العراق

النتائج الرئيسية: فشلت الحكومة في العام الماضي في التصدي لموجات العنف السافرة والمتزايدة التي يشنها أفراد ليسوا من أبناء الوطن ضد المواطنين العراقيين المدنيين بما في ذلك تلك الهجمات التي تستهدف زوار الأماكن المقدسة والمتعبدين فيها، وأماكن العبادة الدينية، والقيادات الدينية بالإضافة إلى استهداف بعض الأفراد بعد التأكد أو حتى الشك في هويتهم الدينية. في الوقت الذي ألقت فيه الأزمة السورية بظلالها على الصراعات الطائفية، اتخذت الحكومة العراقية إجراءات أدت إلى إذكاء بدلاً من إخماد نار الصراعات الطائفية بين السُنة والشيعة مما يشكل تهديدًا للاستقرار الذي ما يزال هشًا في هذا البلد ويزيد من ضعف بيئة الحرية الدينية. ويتمثل الهم الأكبر في مسودة قانون الأحوال الشخصية الذي سيتم تطبيقها على شيعة العراق دون غيرهم وهو ما يعمق الانقسام الطائفي في البلاد. استنادًا إلى هذه المخاوف، أوصت اللجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية (USCIRF) مجددًا في عام 2014 بأن تقوم الحكومة الأمريكية بإدراج العراق "كدولة مثيرة للقلق" أو ما يشار إليه بالاختصار CPC. توصي هذه اللجنة بإدراج العراق كدولة مثيرة للقلق منذ عام 2008.

معلومات أساسية

لقد بذلت الحكومة العراقية مؤخرًا بعض الجهود لزيادة تأمين المزارات الدينية، وزوارها، والمتعبدين فيها ولمنح أصغر الأقليات العراقية منبرًا قويًا للتعبير بقوة عن مشاكلهم في البرلمان العراقي، وتنقيح المقررات الدراسية الثانوية لتحسين صورة تلك الأقليات وإبرزاها في صورة إيجابية أكثر. ولكن هذه الجهود لم تؤدي إلى تغيير جوهري في المخاوف المتراكمة على مدار العقد الزمني الماضي والذي راح خلاله العديد من العراقيين سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين على حد سواء كضحايا للعنف الناتج عن دوافع دينية. لقد أثبتت الحكومة عجزها عن منع الهجمات الناتجة عن دوافع دينية ومحاكمة المجرمين، وقد أدى هذا إلى خلق مناخ من الانفلات والذي أدى بدوره إلى استفحال الإحساس الدائم بانعدام الأمن لدى جميع الطوائف الدينية وبالأخص الصغيرة منها.

إن الغالبية العظمى من الأقليات الدينية الأكثر تعرضًا للخطر في العراق - والتي تضم الطائفة الآشورية الكلدانية وغيرها من الطوائف المسيحية والصابئة المندائيين واليزيديين - تفر من هذا البلد مما يهدد بانقراضها من العراق. أما من بقي في العراق من أبناء هذه الطوائف فإنهم يواجهون التمييز في المعاملات الرسمية، والتهميش، والإهمال وبالأخص في المناطق الشمالية بالعراق التي تتنازع الحكومة العراقية والحكومة الإقليمية الكردستانية (KRG) حول السيطرة عليها.

ينص الدستور العراقي على ضمان المساوة والحرية الدينية لجميع العراقيين ولكنه ينص على أن الإسلام هو الديانة الرسمية للدولة ومصدر أساسي للتشريع كما ينص على أنه لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع "ثوابت أحكام الاسلام" والتي لم يتم تحديدها بشكل واضح. استمر حظر اعتناق العقيدة البهائية بموجب قانون عام 1970. ينص القانون الصادر في عام 2006 على منع اليهود المهاجرين من حصولهم مرة أخرى على الجنسية العراقية على الرغم من أن إحدى مواد الدستور تمنع تجريد الجنسية التي يحصل عليها الفرد بسبب ولادته على الأراضي العراقية. ثمة قرار صادر في عام 2001 يمنع اعتناق الفكر الوهابي الإسلامي.

أحوال الحرية الدينية 2013-2014

موجات العنف الناتجة عن دوافع طائفية ودينية: في عام 2013، تصاعدت وتيرة الهجمات الناتجة عن دوافع طائفية ودينية وقد أثرت سلبًا على أمان جميع العراقيين وخيم الخوف على المناخ العام في البلاد. كان أكثر ضحايا موجات العنف في العام الماضي من الأغلبية الشيعية بما في ذلك زوار الأماكن المقدسة الذين يحتفلون بأعيادهم ومناسبتهم الهامة. فعلى سبيل المثال، لقى أكثر من 40 زائرًا شيعيًا حتفهم في هجمات مدبرة خلال عام 2013 بينما كانوا يحتفلون بيوم عاشوراء الذي يعد أبرز أعياد الشيعة. علاوة على ذلك، تستمر المساحة المخصصة للأقليات الدينية في التقلص والانكماش. يتكرر وقوع مثل هذه الهجمات بشكل أكبر في المناطق الشمالية من العراق والتي كانت ذات يوم هي الملاذات الآمنة لأصغر الأقليات العراقية منذ عام 2003.

النزاعات السُنية الشيعية على مدار العام الماضي، قامت القاعدة بالربط بين المجموعات المتطرفة وقد أسهمت في ذلك الأزمة السورية مما أدى إلى تصاعد النزاعات السنية الشيعية عبر سلسلة من الهجمات والتفجيرات. وعلى الرغم من ذلك، فقد زاد

الطين بلة حينما قامت الحكومة العراقية ذات القيادة الشيعية من خلال التصرف بطريقة فاشية حيث قامت بالاعتداء على أعداد رهيبة من المتظاهرين السنيين السلميين وتفريقهم واستهداف المناطق ذات الأغلبية السنية والمواطنين والسياسيين السنيين في الحملات الأمنية والاعتقالات بالإضافة إلى إساءة التعامل مع المعتقلين السنيين مما يؤدي إلى زيادة وتيرة الصراع الطائفي. من جانبه، يواصل المالكي رئيس الوزراء تحدي اتفاقية تقاسم السلطة التي سمحت بتشكيل الحكومة الحالية في عام 2010. لقد أدت هذه الأمور إلى توتر العلاقات السنية الشيعية الهشة بطبيعة الحال مما يهدد الاستقرار الهش في هذا البلد.

مع نهاية فترة وضع التقرير، اعتمد مجلس الوزراء العراقي مسودة قانون الأحوال الشخصية الجعفري الصادر من وزارة العدل وأحالته إلى مجلس النواب. سيتم تطبيق هذا القانون المقترح على جميع المواطنين الشيعة فيما يتعلق بمسائل الزواج والطلاق والميراث والتبني. ولقد أعرب معارضو هذا القرار عن خوفهم من أن هذا القانون المقترح سيؤدي إلى زيادة الانقسام السني الشيعي عن طريق إقرار مثل هذا القانون الديني الطائفي والذي من شأنه أن يؤدي إلى الضغط على الطوائف غير الشيعية نحو الالتزام بالمعايير الفقهية والاجتماعية الخاصة بالشيعة. وقد استشهد المعارضون بالمواد المثيرة للجدل والتي تنتهك حقوق الإنسان الأخرى المحمية باتفاقيات ومواثيق دولية وبالأخص فيما يتعلق بالنساء والأطفال؛ فعلى سبيل المثال، تنص إحدى مواد هذا القانون على السماح للفتيات اللاتي بلغن سن التاسعة والفتيان الذين بلغوا سن الخامسة عشرة بالزواج دون موافقة أولياء أمورهم بل أنها تسمح بزواج من هم أقل من هذه الأعمار بشرط موافقة أولياء الأمور الرجال.

الانتهاكات الواقعة في حق طوائف الأقليات الأكثر عرضة للخطر: يستمر أعضاء طوائف الأقليات في المعاناة من العنف والترهيب والتمييز وبالأخص في المناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية الكردستانية. على الرغم من أن هذه الطوائف أشارت إلى وقوع حوادث عنف أقل من السنوات الماضية؛ فإنهم مازالوا يبلغون عن إحساسهم بالخوف الدائم. في يناير/كانون الثاني عام 2014، أعلن مجلس الوزراء العراقي أنه يدعم، من حيث المبدأ، إنشاء ثلاثة أقاليم جديدة يقع أحدها في سهول نينوي ذات الأغلبية المسيحية. لطالما دافع بعض المسيحيين عن إقامة مثل هذا الإقليم والذي ينظر إليه على أنه وسيلة محتملة لإيقاف هجرة المسيحيين من البلاد. لم يتم عرض تفاصيل هذه الخطة وآليات تنفيذها حتى الآن.

توصيات متعلقة بالسياسات الأمريكية

منذ عام 2008، يتم تنظيم العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والعراق وفقًا "لاتفاقية الإطار الاستراتيجي" والتي تؤكد على التعاون في مجالات معينة مثل الجوانب السياسية والدبلوماسية والدفاع والأمن والجوانب الثقافية وتطبيق القانون والشئون القضائية. وقد صاغت الإدارة الأمريكية في ظل حكم أوباما الهدف الكامن وراء هذه العلاقة الثنائية ليتمثل في مساعدة العراق في أن يصبح نظامًا ديمقراطيًا آمنًا ومتنوعًا ومستقرًا. سعيًا نحو تحقيق هذه الهدف، ينبغي أن تبذل الولايات المتحدة مزيدًا من الجهود لضمان احترام وتطبيق حقوق الإنسان والحريات الدينية لجميع العراقيين في الواقع العملي وفي القوانين التي يتم سنها. بالإضافة إلى توصيتها بأن تقوم الحكومة الأمريكية بإدراج العراق "كدولة مثيرة للقلق"، توصي اللجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية (USCIRF) بضرورة قيام الحكومة الأمريكية بما يلي:

- تشجيع الحكومة العراقية، ومساعدتها إن كان ذلك مناسبًا، في جهودها الرامية إلى بسط الأمن والأمان لحماية الأفراد والطوائف المحتمل استهدافهم من موجات العنف التي تحركها دوافع طائفية أو دينية والبحث عن المجرمين ومحاكمتهم؛

- تدريب الوحدات التي تتلقى المساعدات العسكرية والأمنية المقدمة إلى الحكومة العراقية على معايير حقوق الإنسان العالمية وكيفية معاملة المدنيين وبالأخص الأقليات الدينية والإصرار على أن تكفل الحكومة العراقية زيادة التكامل بين الحكومة والقوات الأمنية بحيث يعكس ذلك التنوع الديني والعرقي في البلاد؛

- الاستمرار في تكليف أحد مسئولي السفارة هناك في الانخراط مع طوائف الأقليات الدينية والتعاون مع الحكومة العراقية وهذه الطوائف وممثليها من القيادات السياسية والشعبية لمساعدتهم في الاتفاق حول التدابير اللازمة للحفاظ على حقوقهم وأمنهم داخل البلاد؛

- تشجيع جميع الأطراف على إدراج حماية حقوق جميع العراقيين وإنهاء التمييز كجزء من المفاوضات القائمة بين الحكومة الإقليمية الكردستانية والحكومة العراقية حول المناطق المتنازع عليها؛

- الضغط على الحكومة الإقليمية الكردستانية لمواجهة الانتهاكات المزعومة التي يقوم بها المسئولون الأكراد في هذه المناطق ضد الأقليات هناك؛

- توجيه تركيز البرامج الأمريكية في العراق على تشجيع الحرية الدينية والتسامح ودعم الامتثال لحقوق الانسان وسيادة القانون والتأكد من استفادة الطوائف المهمشة من المساعدات التنموية الأمريكية والدولية؛

- الاستمرار في إعطاء الأولوية لإعادة توطين اللاجئين العراقيين المعرضين للخطر إلى الولايات المتحدة بمن فيهم أولئك الذين فروا إلى سوريا ولكنهم الآن لاجئون في دولة أخرى؛ وإجراء مقابلات مع مقدمي طلبات اللجوء عن طريق مؤتمرات الفيديو عندما يتعذر إجراء هذه المقابلات داخل السجون نظرًا لأسباب أمنية؛ وتخصيص الموارد الكافية لوزارة الأمن الوطني وغيرها من الهيئات لإنهاء مثل هذه الطلبات على وجه السرعة وتنفيذ التحريات الأمنية لتسهيل إعادة التوطين دون تعريض الأمن الوطني الأمريكي لأي مخاطر.